

*Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies*

Genève



**الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف**

بيان وفد دولة الكويت لدى الأمم المتحدة

يلقيه

المستشار/ ناصر محارب الهين

**أمام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة**

عام ٢٠١٠

جنيف، سويسرا

من ٢٨ أبريل إلى ٩ مايو ٢٠٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس ،

يسرني في البداية أن أعرب لكم باسم دولة الكويت عن تهانينا الخاصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ، وأنا على ثقة في أن حكمتكم وخبرتكم سوف تساهم في إنجاح إدارة أعمالها لتحقيق الهدف الذي نصبو إليه جميعاً . ويؤكد وفد بلادي عن تعاونه التام معكم ومع كافة الوفود المشاركة لتحقيق هذا الهدف ، كما يطيب لي أن أعرب عن تأييدنا لبياني كل من ممثل إندونيسيا باسم دول حركة عدم الانحياز وممثل سوريا باسم المجموعة العربية.

السيد الرئيس ،

يعد هذا الاجتماع خطوة هامة أخرى في تدعيم عمل مؤتمر المراجعة المزمع عقده عام ٢٠١٠ ، فإيجاد عالم يخلو تماماً من جميع ترسانات الأسلحة النووية غاية سامية يجب تحقيقها فما زال المجتمع الدولي يشهد تحديات متزايدة تهدد الأمن والسلم الدوليين وتهدد مصداقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية القائمة، فهذا الأثر الذي تحقق يجب دعمه وتفعيله ، إلا أننا ما زلنا نشهد تراجعاً ملموساً فيما يتعلق بتحقيق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتي تشكل حجر الزاوية في منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار النووي ، فتقاعس بعض الدول الأطراف عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة وانتهاجها للانتقائية في مدى الزامية المعاهدة يشكل مساساً جدياً بمصداقيتها ويقوض كافة الجهود والمسااعي ويشكك في أهداف وعالمية المعاهدة ويخلق فجوة في الثقة المتبادلة ما بين الدول مما يهدد مسألتي التوازن الأمني والاستقرار الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس ،

أن دولة الكويت تؤمن إيماناً مطلقاً بأن حيازة أية أسلحة نووية لا تحقق الأمن لأية دولة من الدول بل انتشار هذه الأسلحة الفتاكة سيزيد من التوتر والصراع بين الشعوب ، لذا لدولة الكويت تتظر بقلق بالغ للوضع الدولي السائد حالياً خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تواجه تهديدات ومخاطر أمنية من انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل ، إذ بعد مرور ثلاثة عشر عاماً من صدور قرار الشرق الأوسط المتبني خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، نجد أن المنطقة لا تزال هي المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها . لذا نأمل بأن تمثل جميع الدول الأطراف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية الى التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة وفي اتفاق الضمانات وأن تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء .

وفي هذا السياق ، تطالب إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية والنداءات الدولية المتكررة ، أن تنضم فوراً الى المعاهدة وأن تتخلص من ترسانتها النووية وأن تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقد بات وضع إسرائيل يشكل إخلالاً واضحاً في ميزان القوى وقلقاً دائماً لمنطقة الشرق الأوسط . هذا وتطالب دولة الكويت المجتمع الدولي بالعمل على وقف مبيعات الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز السلاح النووي الإسرائيلي أو لأي دولة أخرى تسعى لتطوير برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس ،

تؤمن دولة الكويت بالدور المحوري الهام للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الرئيسية وعلى رأسها حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والطريق لمعالجة هذه القضية والقضايا الأخرى ذات الصلة قد تم تحديده وبوضوح في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات وبرامج العمل التي تم التوصل إليها، والمطلوب من الدول الأعضاء الآن الالتزام بالتعهدات والتعاون والتنسيق فيما بينها في تنفيذ التزاماتها . فعدم وجود الإرادة السياسية هو لب القضية ، لذا يجب أن تستمر المساعي والجهود واتخاذ ما يلزم من تدابير لاتخاذ القرارات السياسية العليا والمصيرية لتفعيل التدابير المتفق عليها دولياً وهو ما يتطلب كأولوية عامة تعزيز مداولاتنا في هذا المحفل باتجاه الآتي:

- التنفيذ التام غير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم الانتشار وخصوصاً في المادتين السادسة بشأن نزع السلاح النووي ، والرابعة بشأن تسهيل التطبيقات السلمية للتقنية النووية.

- الالتزام بالمبادئ التي تضمنتها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ خاصة ما يتعلق منها بالخطوات العملية الثلاثة عشر.

- اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية تكفل مطالبية جميع الدول غير المنضمة بعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تفعل ذلك فوراً لتعزيز فعالية وعالمية صك هذه المعاهدة.

- إعادة التأكيد على الحق غير القابل للتصرف للدول بالحصول على التكنولوجيا والتنمية والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة.

٤

- العمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإزالة أي غموض يكتنف البرامج النووية عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

- إعادة التأكيد على ما جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والذي يدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة الى التصديق عليها.

- دعم الجهود الرامية الى إيجاد صك دولي ملزم وقانوني حول عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات وإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

- الالتزام والسعي لتحقيق القرار المتخذ عام ١٩٩٥ يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل.

ختاماً السيد الرئيس تأمل أن تتوصل أعمال هذه الدورة التحضيرية الى توافق بالرأي حول جميع المسائل الأساسية المطروحة ، وأن تتسم المشاورات بالشفافية والشمولية وأن تهدف الى التوصل الى ما نطمح إليه من أمن وسلم دوليين.

وشكراً السيد الرئيس.